MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

DICID
مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان
Doha International Center for Interfaith Dialogue

كلمة سعادة

سلطان بن سعد المريخي وزير الدولة للشؤون الخارجية

في افتتاح مؤتمر الدوحة الثالث عشر لحوار الأديان

٢٠- ٢١ فبراير ٢٠١٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحابَ المعالي والسعادة،
السادةُ الأفاضل:
أصحابُ الفضيلةِ والنيافة،
شيوخَ الدين والعلماءُ والأئمةُ من أتباع الديانات السماوية الثلاثة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

باسم دولة قطر أميرًا وحكومةً وشعبًا أحيّيكم جميعًا، ونفتتح جلسات مؤتمرِ الدوحة الدولي لحوار الأديان في دورته الثالثةِ عشرة، والذي يتناولُ موضوعًا مُلِحًّا، وهو موضوعُ **"الأديانُ وحقوقُ الإنسان"**.

وأشكركم على المشاركة في هذا المؤتمر المهم.

أصحابَ الفضيلةِ والنيافة
ضيوفَنا الكرام

لعلَّنا جميعًا لسنا بحاجةٍ للتأكيدِ على الارتباطِ الوثيقِ بين القيمِ والتعاليمِ الدينية وبين حقوقِ الإنسان، التي باتَ واجبًا التركيزُ عليها، في عصرنا الحالي، وإعطاؤها جانبًا كبيرًا من اهتمامِنا دولٍ وأفرادٍ وعلماءِ دينٍ ومختصّين؛ باعتبارها مبادئَ دينيةً وإنسانيةً سامية، يجبُ أن تَحكُمَ حياتَنا ومجتمعاتِنا.

من هذا المنطلَق تأتي أهميةُ هذا المؤتمر؛ لتؤكِّدَ على مركزيةِ حقوقِ الإنسانِ في النُّصوصِ والتشريعاتِ الدينية، ولتربطَ بينها وبين ما اتُّفِقَ عليه في المواثيقِ الدولية، في إطارِ منظومةِ الأمم المتحدة والإعلانِ العالميّ لحقوقِ الإنسان الصادر عنها عامَ ١٩٤٨م؛ لتعزيز الدور العالمي لجميع قيم ومبادئ حقوق الإنسان.

الحضورُ الكرام..

وَفقًا للقناعةِ الراسخةِ لدى دولةِ قطر التي تؤمنُ أنَّ بناءَ الأممِ يبدأُ ببناءِ الإنسان، وهذا البناءُ لا يكتملُ إلاَّ بالحفاظِ على حقوقِه المشروعةِ التي أكَّدتْ عليها كافةُ الأديانِ والمواثيقِ الدولية.

وفي هذا الإطار فإنَّ حمايةَ وتعزيزَ حقوقِ الإنسان تأتي على رأسِ أولوياتِ دولةِ قطر ورؤيتِها ٢٠٣٠، بما تتضمَّنَهُ منظومتُها التشريعية بنصوصِها المُوجِبة لحمايةِ تلكَ الحقوق، وما تعملُ عليه كياناتُها المؤسَّسية الحكوميةُ وغيرُ الحكومية؛ لتدعيمِ تلكَ الحمايةِ، وجَعْلِها واقعًا عَمليًّا ملموسًا؛ وذلك في ظلِّ توافرِ الإرادةِ السياسية، وحرصِها على تحقيقِ تنميةٍ شاملة، تتناولُ بشكلٍ أساسي حقوقَ الإنسانِ من كافةِ جوانِبها في إطارِ العدلِ والمساواة: كالتعليمِ والصحةِ والرياضةِ والبيئة، وتمكين المرأة وحقوق الطفل وحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، هذا إلى جانب حريةِ العقيدةِ وحرية الفكرِ والتعبير.

وذلك ما أكسبَ دولةَ قطر مكانةً ودورًا ملموسًا، وجعلها واحدةً من دولِ العالمِ الأكثرِ تأثيرًا في مثل هذه القضايا، بل في كلِّ ما يَهُمُّ الأمنَ والسلام العالمي.

السيداتُ والسادة..

إنَّه لمن المؤسِفِ أن نجدَ انتهاكاتِ حقوقِ الإنسان في هذه الآونةِ تنكشفُ بصورةٍ صارخةٍ أكثرَ من أيِّ وقتٍ مضى، ولا تأتي بصورةٍ فردية، أو استبداديةٍ كما عَهِدناها من قبل، وإنَّما صار يتجرأُ عليها دولٌ تدَّعِي أنها تنتمي للمجتمع الدُّولي، وتلتزمُ بمواثيقه.

ولا أدلَّ على هذا من الحصارِ الجائرِ الذي فرضتْهُ عِدَّةُ دولٍ على دولة قطر، وهو ما يُعَدُّ في الحقيقة انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان، ليس فقط المنصوصُ عليها في القوانينِ والمواثيقِ الدُّولية، وإنَّما كذلك انتهاكًا للقيمِ الدينيةِ الثابتة، التي دعتْ لترسيخِها كلُّ الأديان.

وفي هذا الصدد باتَ لِزامًا علينا جميعًا مواجهةُ التحدِّياتِ التي تقفُ عائقًا أمام تعزيزِ وحمايةِ حقوق الإنسان، والتَّصدِّي لكافةِ أشكالِ انتهاكاتِ تلك الحقوق؛ كشفًا لها من الناحية الدينية والفكرية،

وبيانًا لخطرها على أمن واستقرار عالمنا، الذي نأملُ أن يعيشَ كلُّ إنسانٍ فيه حياةً كريمة، ينعمُ فيها بالحريةِ والمساواةِ والعدل، وكافةِ حقوقِه الإنسانيةِ الأخرى، أيًّا كان دينُه أو جنسُه أو لونُه.

السيداتُ والسادة..

لعلَّنا لسنا بحاجةٍ إلى التأكيدِ على أنَّ الحقَّ في الحياةِ والأمن أحدُ أهمِّ حقوقِ الإنسانِ الأساسية، وأنَّ التعدِّي على هذا الحقِ يُعدُّ انتهاكًا صريحًا وفَجًا لتلكَ الحقوق.

ولذلك فإن دولةَ قطر أكَّدتْ مِرارًا وتُؤكِّدُ دومًا على موقفِها الثابتِ من الإرهاب، ورفضِها لكافةِ صُورِه وأشكالِه، والأيديولوجياتِ التي تدعو إليه، مهما كانت أسبابُه ودوافعُه، وهي ملتزمةٌ بكافةِ الاتفاقيَّاتِ المَعْنيةِ بمكافحة الإرهاب بكونِها عضوًا فاعلًا في التحالفِ الدُّوليِّ لمكافةِ الإرهاب.

الحضورُ الكرام..

إنَّنا ندركُ أنَّ مؤتمرَكم هذا الثالثَ عشر، هو استكمالًا لمسيرةٍ بدأتموها في مؤتمراتِكم السابقة، التي تُمثِّلُ المُلتقى الفكريِّ والتشاوري بين المفكِّرين ومُمثِّلي الأديان من مختلفِ أنحاءِ العالم، والتي يُظلِّلُها الحوارُ الحرُّ البنَّاء، القائمُ علي الاحترامِ المتبادَلِ والعيشِ المشترك بوئامٍ وتجانسٍ مهما اختلفتْ الأديانُ والثقافاتُ والأعراق.

وندركُ- ولا شك كذلك- أهميةَ قضيةِ حقوقِ الإنسان التي سيناقشُها هذا المؤتمرُ من منظورٍ ديني، ونحن نثقُ أنَّ النتائجَ التي سيُسفِرُ عنها مؤتمرُكم هذا ستكونُ إيجابيةً ومُثمِرَة.

ولذا فإنني أؤكِّدُ على ضرورةِ دراسةِ الكيفيةِ المُثلَى لمتابعةِ تنفيذِ التوصياتِ التي ستصدرُ عن هذا المؤتمر؛ ليتحقق الهدفُ والغايةُ المرجوةُ منه.

والسلام عليكم ورحمة الله